"تطبيق سياسة التطوير الكامل للمناطق العشوائية وثقافة العشوائيات فى مصر: سكان الدويقة نموذجا"

شرين محمد فهمى *

اكتسبت مشكلة العشوائيات فى تجربة العمران المصرى أبعادًا وصلت بها إلى حد الأزمة فى الثلاثين سنة الماضية، كنتيجة للعديد من الأسباب، من أهمها المعدلات المرتفعة للزيادة السكانية، والهجرة من الريف إلى الحضر، وقد تنبهت الدولة للخطورة التى تمثلها المناطق العشوائية على واقع المجتمع، فانتهجت عددًا من السياسات فى مجال تطوير وتنمية المناطق العشوائية بمختلف المحافظات، وفى مقدمتها محافظة القاهرة، نظرًا لانتشار العديد من المناطق العشوائية بها ومن بينها منطقة "الدويقة"، ومن ثم سعت الدراسة إلى تقييم أثر إملاء سياسة "إعادة التطوير الكامل" على ثقافة سكان "الدويقة". وتوصلت الدراسة إلى بروز حالة عدم الثقة بين أهالى المنطقة والحكومة على مدار سنوات طويلة، الأمر الذى يتطلب ضرورة العمل من جانب الحكومة لإعادة بناء جسور الثقة مع أهالى منطقة "الدويقة" خاصة، وسكان المناطق العشوائية بصفة عامة.

مقدمة

يعد المسكن المناسب المزود بالخدمات الأساسية دعامة الحفاظ على تماسك الأسرة المصرية وصيانة القيم والتقاليد التى تمثل أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقد بدت فى مصر ظاهرة العشوائيات بشكل واضح، فى الثلاثين سنة الماضية، كنتيجة للعديد من الأسباب، أهمها المعدلات المرتفعة للزيادة

* مدرس العلوم السياسية بكلية الإعلام بجامعة الأهرام الكندية وعضو هيئة تحكيم بمجلة قضايا آسيوية.

السكانية، والهجرة من الريف إلى الحضر، وعدم تمكن الدولة من وضع سياســـات إسكان تتوافـق مع متطلبات المجتمـــع، وعدم الاهتمـــام بتوزيع الاستثمارات على جميع المحافظات واستباحة السطو على أراضى الدولة بحيث أصبحت العشوائيات تمثل إحـــدى المشكلات الرئيسية التى تهـــدد التوازن الاجتماعى للمجتمع المصرى.

وقد تنبهت الدولة أخيرا للخطورة التى تمثلها تلك المناطق على واقع المجتمع، فانتهجت عددًا من السياسات فى مجال تطوير وتنمية المناطق العشوائية بكافة محافظات الجمهورية، خلال الأعوام الأخيرة، حيث أطلقت الحكومة المصرية فى عام ٢٠١٦ خطة للقضاء على العشوائيات فى مصر بشكل نهائى بحلول عام ٢٠٣٠، تستوجب الخطة عمليًا إعادة رسم خارطة العاصمة المصرية **بحسب موقع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى المصرى، ٢٠١٦**[١]، وهى تشمل نقل سكان العشوائيات إلى مناطق بديلة ثم السماح بعودتهم بعد الانتهاء من إعادة إعمار أحيائهم الأصلية، حيث خصصت الحكومة نحو ١٧ مليار جنيه مصرى لإعادة إعمار العشوائيات، ثم تخصيص مليار جنيه مصرى إضافى للقضاء على "المناطق غير الآمنة" فى القاهرة خلال سنتين[٢]، ومن ناحية أخرى أصدرت الدولة قرارات تمنع ترخيص البناء لمدة ٦ أشهر لتواجه التعديات والمخالفات التى تتم أثناء الأزمات ومن بينها أزمة كورونا، كما تم إصدار قانون التصالح فى مخالفات البناء الذى تضمن عقوبات رادعة للمخالفين لمنع ظهور مثل هذه المناطق العشوائية مرة أخرى ووضع حل جذرى لهذه المشكلة[٣].

مشكلة الدراسة: الأهداف والتساؤلات

تناولت هذه الدراسة التأثيرات المختلفة لسياسات واستراتيجيات الدولة المصرية، لإعادة التطوير الكامل لبعض المناطق العشوائية، على ثقافة سكان هذه

المناطق بالتركيز على سكان منطقة "الدويقة" العشوائية كحالة تطبيقية للدراسة، وذلك لمعرفة هل هناك تغيرات فى ثقافة أهالى المناطق العشوائية بعمليات تطوير وتنمية مناطقهم؟ أم تبقى تلك الثقافة على حالها دون تغيير؟ بغض النظر عن نمط سياسة التطوير المتبعة.

ومن هنا تمثلت أهداف الدراسة فى الآتى:

١- إبراز مفهوم ثقافة العشوائيات كظاهرة اجتماعية.

٢- توضيح ملامح سياسة "التطوير الكامل لمنطقة "الدويقة".

٣- تقييم تنفيذ خطط وسياسات التطوير الكامل فى منطقة "الدويقة".

٤- البحث فى الآليات والإجراءات المناسبة التي تمكن الدولة المصرية من الحفاظ على ما تم إنجازه من مشروعات تطوير المناطق العشوائية بشكل عام، ومنطقة "الدويقة" بشكل خاص.

أما عن تساؤلات الدراسة، فيتمثل التساؤل الرئيسى للدراسة فى أبرز سياسات واستراتيجيات الدولة المصرية للتطوير "التطوير الكامل" للمناطق العشوائية، واستجابة سكان تلك المناطق فى ضوء تنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات وبالتحديد سكان منطقة "الدويقة".

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات، وهى:

١- ماذا تعنى المناطق العشوائية؟

٢- ما هى ثقافة العشوائيات؟

٣- ما مدى تقبل واستجابة أهالى منطقة "الدويقة" لعمليات التطوير الكامل للمنطقة فى ضوء نمط القيم والثقافة السائدة لديهم؟

الدراسات السابقة

تتعدد الدراسات التى تناولت ظاهرة العشوائيات بأبعادها المختلفة، النظرية والتطبيقية، فعلى المستوى النظرى، ركزت أغلب هذه الدراسات على مفهوم المناطق العشوائية وأنواعها وخصائصها العامة وأسباب ظهورها وتداعياتها الاجتماعية والأمنية فى حال إهمالها، أما على المستوى التطبيقى، فقد تنوعت الدراسات التى ركزت على حالات بعينها فى مناطق جغرافية مختلفة، وكان فى مقدمتها حالات لدول فى المنطقة العربية، يضاف إلى ذلك تعدد الدراسات الميدانية لبعض المناطق العشوائية داخل الدولة الواحدة، مما يثرى حقل الدراسات المعنية بظاهرة العشوائيات.

وفيما يلى نماذج لعدد من الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة:

- **أشارت دراسة أجريت عن "العشوائيات فى محافظة القاهرة: حى زينهم نموذجاً"**(٤)، إلى أن المناطق العشوائية هى تجمعات سكانية نشأت بالجهود الذاتية فى غياب التخطيط العام، وخروجًا عن القانون، وتعديًا على أملاك الدولة وبالتالى حرمت هذه المناطق من معظم أنواع المرافق والخدمات الأساسية من مياه وكهرباء وصرف صحى، بل إنه أحياناً لا توجد بها نقطة شرطة أو وحدة صحية أو مدرسة أو مواصلات، ولا تستطيع أن تمر فيها سيارة إسعاف أو سيارة مطافئ، وتكون النتيجة الطبيعية لغياب الحد الأدنى اللازم للمعيشة هو وجود مشكلات اقتصادية واجتماعية وأمنية، يشير إليها الجميع، توصلت الدراسة إلى رغم أن البعض قد يعتقد أن العشوائيات هى أحياء لا يسكنها سوى الفقراء والبعض الأخر يراها موطنًا للمسجلين خطر ومدمنى المخدرات، إلا أن سكان العشوائيات ليسوا بالضرورة من المنتمين لتلك الفئات. فكثير منهم من المواطنين البسطاء أو الحرفيين أو الموظفين، وبينهم أطباء ومدرسون ومحامون ويتوافر لديهم الدخل الذى يسمح لهم

بالإقامة فى أحياء أفضل، بينما يؤكد اتجاه ثالث على أنهم أكثر استعدادًا لممارسة العنف، خاصة مع تزايد درجة الاغتراب ورفض الآخر، كما أن اهتمامهم الرئيسى ينصب بالأساس على الاهتمام بالمشكلات المعيشية اليومية التى يواجهونها وتتعلق بحياتهم ومصادر رزقهم، ولعل هذا ما يعكس نمط "ثقافة العشوائيات".

- **تؤكد دراسة أخرى، عن القيم الثقافية المرتبطة بساكنى العشوائيات**(٥)، أن هناك عشوائية نفسية وسلوكية لدى ساكنى هذه المناطق، فهم يعتبرون أنفسهم من المنبوذين فى المجتمع وأنهم يعيشون مجتمعهم الخاص ولهم لغتهم الخاصة بهم وقانونهم الخاص، وليس هناك صلة بينهم وبين المجتمع، ووفقًا للدراسة أصبحت العشوائيات، وفقا للاتجاه السائد في الكثير من الأدبيات، تساهم فى تصدير ثقافة غريبة تتمثل مفرداتها في الحقد على المجتمع، والازدحام، والتخبط والقبح العمرانى وعدم التناسق الجمالى، واللامبالاة والأنانية، والعشوائية فى الأداء، والانزواء على النفس، والبلطجة والسرقة، والطبقية، وعدم الانتماء وغياب الولاء للوطن أو للقيم المجتمعية الأصيلة، وغياب الرؤية المستقبلية، والاستفادة من الثغرات القانونية أو محاولة تعطيل بعض أحكام القانون... الخ.
- وفى دراسة أجريت بعنوان، "**العشوائيات المشكلة والعلاج: تجربة مصرية في مشكلة العشوائيات فى محافظة القاهرة: حلول مقترحة**" (٦)، وكذلك **دراسة أخرى صادرة عن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بعنوان** "**العشوائيات فى المجتمع المصرى: رؤية نظرية**"(٧)، تناولت أنواع المناطق العشوائية، أوضحت عدم وجود اتفاق فى أغلبية الأدبيات على تحديد أنواع وأنماط تلك المناطق، إلا أن البعض يشير إلى أنها تنقسم إلى خمسة أنواع، يتمثل الأول فى "**إسكان العشش**" ، وهو عادة ما يكون تجمعًا

لمن انهارت مساكنهم فى الحى نفسه قبل ذلك. وقد تطورت تلك "العشة" مع الوقت لتصبح بيتاً من الحجارة أو ما شابه. وتنتشر العشش حول المناطق الصناعية فى شبرا الخيمة وحلوان وإمبابة، نتيجة لجذب الصناعة للمهاجرين من المناطق الزراعية. كذلك بجوار الترع الواقعة داخل القاهرة الكبرى، أو تلك الممتدة حول المناطق الأثرية مثل سور مجرى العيون، وبمحاذاة السكك الحديدية. ومع إهمالها، نمت داخلها كل أنواع الانحرافات. ففى بيئة الفقر الشديد والغياب الشامل للمرافق العامة والخدمات الأمنية، ونظرا لتفشى الأمية بين سكان أحياء الصفيح، وافتقارهم إلى المؤهلات الفنية اللازمة، فإن معظمهم لم يتمكن من الحصول على عمل دائم.

النوع الثانى هو "**مساكن الإيواء**" وهى حجرات مساحتها ثلاثة أمتار مربعة ومسقوفة بألواح الاسبستوس المعرج، تخصص لكل عدد من الحجرات المستقلة دورتا مياه فى الوسط، أو تأخذ شكل حجرة أكثر أتساعًا، ملحق بها دورة مياه ومطبخ، بمساحة لا تتجاوز ٣٥ مترًا لكل المكونات، أو تأخذ شكل عمارات ذات غرف منفردة. أما **مساكن القبور** فى النوع الثالث وهى أحسن حالاً من إسكان العشش، فهى مصنوعة من الطوب، وأسقفها أكثر متانة ومساحاتها أكبر، وتدخلها الشمس والمياه والكهرباء، مما يجعلها بيئة صالحة للسكن، بشكل أكبر، **أما النوع الرابع فهو** "**الإسكان العشوائى**" وهو ما يبنيه الأهالى بلا تخطيط؛ حيث الشوارع ضيقة وغير ممهدة، لكن المبانى من الإسمنت المسلح، وبعضها عمارات ذات طوابق متعددة وتدخلها المرافق بالتدريج، ولذا فإن إيجاراتها مرتفعة وبعضها بالتمليك، وهى تمثل الحل الشعبى لمشكلة الإسكان.

تضيف الدراسة نوعًا أخرمن المناطق العشوائية وهو ما يسمى **بـ"الإسكان المشترك**"، وهو شائع فى المناطق السكنية القديمة بالمدن، بل فى المناطق

الجديدة على أطراف المدن، حيث تقيم كل أسرة فى حجرة واحدة ذات مساحة ضيقة، على أن يستخدم الجميع فى كل طابق دورة مياه واحدة. وفى حالات كثيرة تكون دورة المياه بالطابق الأرضى ليستخدمها سكان حجرات كل الأدوار. وهى غير قاصرة على بيوت الأهالى، فهناك من الإسكان المشترك ما أقامته المحليات، حيث تم اقتسام بعض شقق الدويقة مثلًا ذات الحجرتين بين أسرتين، تستخدمان بشكل مشترك دورة المياه وكذلك المطبخ والصالة.

كما أشارت الدراسة إلى تصنيف "صندوق تطوير العشوائيات"، للمناطق العشوائية طبقًا لمستوى الخطورة إلى أربعة مستويات، الأول "المناطق ذات الخطورة الداهمة والتى تهدد الحياة"، والمستوى الثانى هى "المناطق ذات الظروف غير المناسبة للإيواء"، والمستوى الثالث "المناطق ذات المخاطر الصحية"، والمستوى الرابع "مناطق ذات عدم استقرار".

- وقد رصدت **دراسة** عن "**العشوائيات والأمن القومى فى مصر: وهى دراسة فى الأسباب الداخلية لمفهوم الأمن**"[٨]، **ودراسة أخرى عن** "**العشوائيات والمحليات فى مصر: المشكلة والحل**" [٩]، الأسباب التى حالت دون إمكانية الحد من الإسكان العشوائى الآخذ فى التزايد، ومنها اختيار مواقع غير ملائمة لإقامة المساكن، مع الافتقار إلى نظم انتقال ذات كفاءة وإلى الخدمات الاجتماعية، وعدم تكافؤ الإصلاحات الحكومية منذ السبعينيات، مما زاد من مشكلة التعامل مع سكان العشوائيات والخصائص الأساسية لهم، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بعملية تطوير العشوائيات والارتقاء بها.
- وتضيف **دراسة أخرى، بعنوان** "**الدور السياسى لمهمشى حضر مصر بالتطبيق على مجتمع القاهرة**"[١٠]، بعض الأسباب الخاصة بنمو ظاهرة العشوائيات فى مصر ومنها غياب سياسة تخطيط حضرية وإقليمية وقومية،

فالمحليات تسهم أيضًا فى نشوء وانتشار المناطق العشوائية فى ظل عدم وجود سياسة معتمدة للتخطيط سواء فى المناطق الحضرية أو الريفية، وذلك لتحديد المناطق التى يتم البناء عليها، أو تلك التى لا يجوز الاقتراب منها، أو المناطق الفضاء المخصصة لاستخدامات معينة فى المرافق والخدمات. وتوصلت الدراسة إلى إنه على الرغم من الجهود المبذولة لإصدار قانون التخطيط الحضرى، وتحديد المساحات التى يتم البناء عليها فإن التجاوزات كثيرة، وتظهر التجاوزات بصفة خاصة فى البناء على أراضى الدولة أو على الأراضى الزراعية التى انتشرت بصورة كبيرة.

- **وتشير دراسة بعنوان urban form rehabilitation of the informal settlements in Egypt** [١١]، **ودراسة أخرى بعنوان :Cairo 2050 delusion. urban dream of modernist** [١٢] إلى أنه رغم اختلاف المناطق العشوائية من حيث المكان والمساحة وحجم السكان ومستوى الخدمات، إلا أنها تشترك فى معاناتها من مشكلات أساسية، منها عدم وجود خطط تنظيمية، والافتقار إلى المرافق والخدمات الأساسية وتدنى مستوى المعيشة، وانتشار الفقر والأمية، فضلًا عن تدهور القيم والتقاليد حيث تسودها سلوكيات اجتماعية مريضة وخطيرة تهدد استقرار الأسرة والمجتمع بأسره، ومن أهمها عدم احترام خصوصية الجيران وانتهاك حرماتهم، وانتشار السرقة والبلطجة والعنف المتبادل وزيادة معدلات الجريمة بشكل عام، والاتجار فى المخدرات، وعمالة الأطفال، وتدنى مستوى الوعى الثقافى والتعليمى، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع البيئية. كما يعد المسكن غير صحى عندما لا تتوافر به شروط صحية تلائم من يسكن به من حيث المساحة، وعدد الأفراد فى الحجرة الواحدة، والتهوية، والإضاءة، والنظافة، ونقص المرافق والمياه، والمخلفات التى توضع فوق هذه العشش لحمايتها

من الأمطار، الأمر الذى يخلق بيئة مناسبة لانتشار الأمراض، وجميع أنواع التلوث السمعى والبصرى والهوائى، وأيضًا تنعكس هذه المشكلات الصحية على المناطق المجاورة لتلك المناطق العشوائية؛ حيث إنها تنال جزءًا من المخلفات الآدمية والحيوانية ومخلفات المنازل وذلك بسبب عدم وجود نظام لجمع القمامة.

وأيضًا تشكل العشوائيات تحميلًا على شبكات البنية الأساسية والمرافق العامة للدولة، وهذا يؤدى إلى عدم قيام تلك المرافق بما هو مطلوب منها بشكل جيد؛ وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها مما يؤدى إلى ضرورة القيام بعملية إحلال وتجديد مستمر لهذه الشبكات، وهو ما يتكلف مبالغ كبيرة تقع على عاتق الدولة.

- وقد اقترحت دراسة **بعنوان "تطوير العشوائيات فى مصر: نحو إدارة فعالة لمشروعات تطوير المناطق العشوائية"**[١٣]، منظومة متكاملة للإدارة الفعالة لمشروعات تنمية وتطوير العشوائيات فى مصر من خلال استخلاص الخطوط الإرشادية لمبادئ إدارة مشروعات تطوير العشوائيات، مما يحقق النجاح والاستدامة لتلك المشروعات، وتدعيم قدرات الجهات المشاركة فى التعرف على بدائل السياسات والبرامج لتنفيذها من أجل التوصل إلى نتائج مرضية، وذلك من خلال التعرف على أوجه القصور فى عملية إدارة مشروعات تطوير العشوائيات، وفهم وتحليل الأبعاد الأساسية للمناهج المطروحة عالميًا لاستدامة مشروعات تطوير المناطق العشوائية، وتحديد متطلبات تطبيق مناهج الإدارة الفعالة لمشروعات تطوير المناطق العشوائية فى مصر.
- وقد ناقشت **دراسة بعنوان "المشكلات الاجتماعية للأحياء العشوائية**[١٤]**: دراسة ميدانية فى محافظة القادسية"**، الأسباب التى تؤدى إلى السكن فى

الأحياء العشوائية، وطبيعة المشكلات الاجتماعية التى تنتج فى هذه الأحياء بما يمثل تهديدات للمنظومة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية فى المجتمع ككل، هذا بالإضافة إلى توضيح الدراسة للآثار الاعتراضية على السكن فى الأحياء العشوائية التى يتمثل أبرزها فى بروز بعض الظواهر الاجتماعية السلبية مثل انتشار الجريمة، وانتشار الأنشطة الهامشية غير المشروعة مع صعوبة السيطرة على بعض المناطق العشوائية لعدم توفر أجهزة الضبط الاجتماعى وتمركز بعض الجماعات المتطرفة.

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى، الذى من خلاله يمكن فهم الحقائق الراهنة المرتبطة بمشكلة الدراسة، ولا تكتفى الدراسة بجمع المعلومات الدقيقة وإنما تتجاوزها باتجاه التصنيف والتحليل الشامل، بغية استخلاص المعلومات التى تفيد فى توصيف المشكلة ثم التعبير عنها تعبيرًا كميًا وكيفيًا، ذلك لوصف الظاهرة ثم كشف العلاقات بين مختلف أبعادها وصولًا إلى الاستنتاجات حولها، وطرح التوصيات التى من شأنها أن تسهم فى حلها، وقد قامت الدراسة بالاعتماد على نتائج الدراسات الميدانية والوثائق الرسمية.

تقسيم الدراسة

تنقسم الدراسة إلى المحاور الرئيسية التالية:

أولاً: الاتجاهات النظرية لتعريف المناطق العشوائية

هناك مداخل كثيرة أوضحت تعريفًا للمناطق العشوائية، منها ما هو مرتبط بالمدخل العمرانى أو الاقتصادى أو الاجتماعى أو القانونى، حيث يعرف **المدخل العمرانى** المناطق العشوائية بأنها تجمع عمرانى بلا خطة، وينصرف ذلك التعريف إلى عدة تطبيقات منها غياب خطة نموذجية شاملة للتخطيط

العمرانى أصلًا أو توقف تنفيذ الخطة إن وجدت أو عدم الالتزام بها أو التراخى في مواجهة الخروج عنها، كما تعرف المناطق العشوائية بأنها المناطق التى تنشأ نتيجة وضع اليد والاستيطان غير القانونى فى أملاك الدولة والأراضى الفضاء، وبالتالى تعانى من نقص الخدمات والمرافق الرئيسية، وأهمها الصرف الصحى والمياه النقية.

فيما عرف **المدخل الاقتصادى والاجتماعى**، المنطقة العشوائية على أنها مرادف لجيوب الفقر من ناحية، ونتيجة السرعة فى اتجاه الحراك الاقتصادى/ الاجتماعى من ناحية أخرى، فالمنطقة العشوائية هى منطقة يقبل القاطنون بها معيشة اجتماعية متدنية، بل ويقبلون على النزوح إليها، بسبب محدودية إمكاناتهم الاقتصادية للحصول على سكن فى المناطق المخططة والأرقى والأغلى، فيكون ميلهم إلى النزوح إلى أطراف المدن والمناطق الأرخص تكلفة. يضاف إلى ذلك تكدس تلك المناطق وتدهور ظروفها المعيشية، فتتحول إلى جيوب الفقر Poverty Pockets بالمناطق الحضرية الكبرى، **أما المدخل القانونى الإدارى**، فيعرف المنطقة العشوائية بأنها المنطقة التى لا يجوز البناء عليها لأسباب قانونية، فالمعيار لدى هذا المدخل هو الاحتكام إلى القوانين المنظمة للنمو العمرانى، وبناء المساكن بما الذى يرتكز على القانون [١٥].

أما بالنسبة لتعريف الأمم المتحدة، للمناطق العشوائية، فقد عرفتها بأنماطها كما يلى:

- المناطق المتهالكة والقديمة الواقعة داخل المدينة.
- مستعمرات واضعى اليد التى تحتل أطراف المدن خارج المخططات العمرانية، والتى تعانى من عدم الاعتراف بشرعيتها.
- العشش والأكواخ أو ما يسمى بمدينة الصفيح والتى تنتشر فى الأحياء السكنية الحديثة والقديمة على حد سواء فى قلب المدن أو على هوامشها.

وقد عرف مجلس الشورى فى تقريره الصادر عام ١٩٩٦، المناطق العشوائية بأنها عبارة عن تجمعات سكانية نشأت فى غياب التخطيط العام، وخروجًا على القانون وتعديًا على أملاك الدولة، ومن الطبيعى أن تكون بالتالى مناطق محرومة من أنواع المرافق والخدمات الأساسية كافة من مياه وكهرباء بل ليس بها نقطة شرطة أو وحدة صحية أو مدرسة أو مواصلات، ولا تستطيع أن تمر بها عربة إسعاف أو سيارة مطافئ، لذلك انتشرت بين سكان هذه المناطق الأمراض المستوطنة، وتفشى الجهل وسادت الأمية، وظهرت بين هؤلاء السكان فئة خارجة على القانون، فأصبحت مصدراً للعنف والإرهاب.

أما تعريف الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، فيحدد المناطق العشوائية بأنها المناطق التى أقامها السكان بالجهود الذاتية سواء على أرضهم أو على ارض الدولة دون تراخيص رسمية؛ ولذا فهى تفتقر إلى الخدمات والمرافق الأساسية التى قد تمتنع عن توفيرها الجهات الرسمية، نظرًا لعدم قانونية هذه الوحدات [١٦].

ثانيًا: أنماط وأسباب نمو ظاهرة المناطق العشوائية فى مصر

تتعدد أنماط المناطق العشوائية فى مصر، لتشمل:

- إسكان القبور: ويشمل سكان أحواش المدافن، الذين يقيمون فى غرفة واحدة بالمدفن، أو يقيمون فى غرفتين، ولا يزيد عدد الغرف على ذلك، وليس لديهم مطبخ، ولكن لديهم مطابخ مشتركة.
- إسكان القوارب: فسكان القوارب نمط آخر من الإسكان حيث تقيم أسر كاملة فى قوارب صغيرة بالنيل تأكل وتطبخ وتشرب وتصطاد وتعيش وتستقبل ضيوفها فى هذه القوارب الصغيرة.

- إسكان الدكاكين: وهو تسكين بعض الأسر فى الدكاكين المقامة بالعمارات السكنية رغم أن الدكاكين بلا فتحات تهوية وليس بها مياه، بل معظم أبوابها من الصاج المعرج ولا تصلح للحياة الآدمية.
- إسكان قبوات السلالم: هو سكن من ساتر خشبى به باب لإغلاق قبوة السلم، فإن البعض لم يجد أمه سوى ذلك الحل، خاصة أن إقامة عشة من الخشب أكثر تكلفة.
- العشش: تعبر العشش ومدن الصفيح عن أسوأ حالات الظاهرة الحضرية، وتتوزع العشش فى مصر؛ على ضفاف نهر النيل، وعلى طول محاور السكك الحديدية، وكذلك فى المناطق الصناعية، والعشش الواقعة على زمام الترع والمصارف، وأخيرا العشش فى المناطق الأثرية وأراضى الوقف.

وتتعدد أنماط العشش تبعًا لمادة البناء، حيث تبنى في العادة من الخشب والكرتون أو الخرق أو الصاج، أو الطوب اللبن، وأحيانًا تجمع بين القطع الخشبية القديمة والخزف، وأحياناً بين الصفيح والكرتون، وأحيانًا بين الصاج والخيش [١٧].

أما عن أسباب نشأة المناطق العشوائية فى مصر، فترجع إلى حاجة هؤلاء الأفراد للمسكن، وكذلك تنشأ تلك المناطق نتيجة الهجرة الزائدة من سكان الريف إلى الحضر، الأمر الذى أدى إلى ارتفاع الكثافة السكانية، فاتجهوا إلى أطراف المدن وتعدوا على الأراضى الزراعية، والأراضى الفضاء، وأنشئوا أماكن خاصة بهم، ويمكن تفسير ذلك للأسباب التالية [١٨]:

- ظهور التنمية الصناعية بالمدن الكبرى وعدم الرغبة فى العمل الزراعى بالمناطق الريفية.
- تحويل المناطق الحضارية إلى مناطق جذب بما تقدمه من فرص عمل.
- عدم رغبة الوافدين من الريف فى التعامل مع الجهات الرسمية.

- ارتفاع أسعار الوحدات السكنية داخل المناطق الحضرية، لذا اتجه البعض إلى الإسكان الأقل تكلفة، وخارج الكتلة العمرانية القائمة وتحديدًا على أطراف المدن الكبرى [١٩].

ثالثًا: مفهوم ثقافة العشوائيات

تعد دراسة الأحياء العشوائية من الموضوعات التى تكتسب أهمية كبرى فى حقل الدراسات الأنثروبولوجية والسوسيولوجية، إذ عمد علماء الاجتماع والانثروبولوجيا إلى دراستها فى المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، كونها تعد ظاهرة اجتماعية أخذت تتزايد يومًا بعد أخر، مما يتطلب فهم طبيعة هذه الأحياء ونظمها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والايكولوجية. خاصة وأن وجود مثل هذه الأحياء يكاد يكون مسألة حتمية في تلك المجتمعات.

وقد توصل بعض هؤلاء العلماء أمثال أوسكار لويس إلى أن الأحياء العشوائية تختلف من مجتمع لأخر، ومن ثقافة إلى أخرى، مما يترتب عليه تباين في نمط الحياة الاجتماعية على جانبيها الإيكولوجى والاجتماعى من مجتمع إلى أخر، وعليه يشكل هذا عائقًا لعملية التنمية الحضرية لأن لها تداعيات وانعكاسات خطيرة كالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والأمنية التى يمكن أن تمتد إلى أرجاء المدينة[٢٠] كما وجد علماء الاجتماع أن الأحياء العشوائية تنتج نمطًا من الثقافة الفرعية والتى يطلق عليها "ثقافة العشوائيات" كونها تمثل نمطًا سائدًا من القيم والعادات والتقاليد بين سكان هذه الأحياء، مما يعكس المشاعر واللغة المشتركة لدى فئة اجتماعية منتشرة فى مناطق مهمشة على أطراف المدن.

وبذلك أصبحت المناطق العشوائية وفقًا للاتجاه السائد فى الأدبيات، تسهم فى تصدير ثقافة غريبة أطلق عليها "ثقافة العشوائيات"، تتمثل مفردتها فى الشعور بالإقصاء الاجتماعى، الأمر الذى يقود إلى بروز ظاهرة الحقد على

المجتمـع، فضلًا عن الازدحـــام، والقبـح العمرانـى، واللامبالاة والأنانيـة، والعشوائية فى الأداء، والخروج على القانون، وغياب الرؤية المستقبلية، غياب الولاء للوطن أو للقيم المجتمعية الأصلية، وتزايد الشعور بالاغتراب ورفض الآخر... الخ [٢١].

رابعاً: ملامح سياسة "إعادة التطوير الكامل" لمنطقة الدويقة

تنوعت السياسات التى اعتمدت عليها الدولة فى معالجة المناطق العشوائية فى أنحاء الجمهورية كافة، بحيث شملت إمداد المناطق العشوائية بالمرافق العامة، إضافة إلى التطوير القطاعى، وكذلك التخطيط وإعادة الهيكلة الجزئية للعمران، وأيضًا إعادة التطويرالكامل للمناطق العشوائية فى الموقع ذاته، وإعادة التطوير الكامل مع نقل السكان لموقع آخر، وتلك السياسة الأخيرة هى محل اهتمام الدراسة وبالتركيز على دراسة حالة منطقة "الدويقة" بمحافظة القاهرة [٢٢].

الدويقة، هى منطقة تقع فى جنوب شرق محافظة القاهرة، وتسمى أيضًا منطقة جبل الدويقة، نظرًا لأنها تقع فى سفح جبل المقطم، وهى إحدى المناطق التابعة لحى منشأة ناصر أحد أحياء المنطقة الغربية بمحافظة القاهرة، ويبلغ عدد سكان منطقة الدويقة نحو نصف مليون نسمة يعملون فى جمع القمامة وتربية الخنازير، فى حين يعمل الآخرون فى بعض المجالات والأنشطة الأخرى [٢٣] ويعيشون معًا على مساحة قدرها ٨٥٠ فدانًا بكثافة سكانية يتراوح بين ٤٠٠–٥٠٠ شخص فى الفدان الواحد وفقًا للبيانات الرسمية المنشورة على الموقع الإلكترونى لمحافظة القاهرة فى يوليو ٢٠١٤ [٢٤].

وفى ٦ سبتمبر ٢٠٠٨ وقع حادث في منطقة الدويقة أسفر عن مصرع وإصابة المئات، جراء انهيار كتلة صخرية ضخمة على عشرات المنازل السكنية فى عزبة بخيت بمنطقة الجورة فى الدويقة بمنشأة ناصر، فى واحدة من أكبر الكوارث التى شهدتها مصر من سقوط منازل فى مناطق عشوائية،

ومنذ ذلك الوقت اعتبرت الحكومة منطقة الدويقة من المناطق العشوائية غير الآمنة والمهددة للحياة[٢٥]، وقد قامت الدولة من أجل حماية حياة أهالى المنطقة، بانتهاج سياسة إعادة التطوير الكامل مع نقل الأهالى لموقع آخر، وهذا النمط من سياسات تطوير العشوائيات هو أكثرها تغييرًا للمنطقة، ولكن أيضًا إعادة توطين السكان، حيث تم نقلهم إلى مشروعات الإسكان الحكومى الجديد على أطراف المدينة أو فى المدن الجديدة. هذا النمط ينطبق أساسًا على العشوائيات فى المواقع المميزة المستهدفة بإعادة التطوير، والاستفادة من بيع جزء من الأراضى ذات القيمة العالية أو استثمارها عقاريًا [٢٦].

وتعد أحداث انهيار صخرة الدويقة تحول لسياسة الدولة فى تعاملها مع المناطق غير المخططة، فبعد أحداث الصخرة، أنشأت الحكومة صندوق تطوير العشوائيات وهى أول هيئة حكومية مختصة بتطوير هذه المناطق.

ويقوم مشروع تطوير منطقة الدويقة على محورين:

المحور الأول: إزالة المبانى العشوائية وإقامة تجمعات سكنية جديدة مكانها، بالإضافة إلى إقامة تجمعات أخرى بالظهير الصحراوى المجاور بالمنطقة وبذلك يمكن إقامة ١٠ آلاف وحدة سكنية جديدة.

المحور الثانى: الارتقاء بالمناطق التى لن يتم هدمها عن طريق توصيل المرافق العامة بها من مياه وصرف صحى وكهرباء وطرق، وتطوير المدخل الجنوبى للمنطقة من جهة المقطم بفتح محور مرورى إضافى، وإنشاء ثلاثة كبارى علوية على محور الأوتوستراد [٢٧].

خامساً: تطبيق سياسة التطوير الكامل وقيم أهالى منطقة الدويقة

إن سياسة تنمية وتطوير المناطق العشوائية بصفة عامة لها بعدين أو ملمحين أساسيين، **الأول:** يتعلق بالطرف الأول من المعادلة وهو الدولة ونمط السياسة

التى تنتهجها وتتبعها لتطوير وتنمية المناطق العشوائية وفقًا لأوضاع وظروف تلك المناطق.

وبالتطبيق على الحالة محل الدراسة، وهى منطقة الدويقة العشوائية، فما يهمنا فى المقام الأول تقويم سياسة إعادة التطوير الكامل للمنطقة والتى انتهجتها الحكومة منذ وقوع الصخرة الضخمة بها على عدد كبير من سكان المنطقة، مما تسبب فى وقوع عدد كبير من الضحايا والمصابين، الأمر الذى ينذر بالخطر الداهم الذى تمثله منطقة الدويقة وغيرها من المناطق العشوائية التى تصنف ضمن المناطق العشوائية غير الآمنة لقاطنيها، خاصة فيما يتعلق بقدرتها على إيجاد حلول جذرية للمشكلات المزمنة التى تواجهها المنطقة منذ سنوات عدة(٢٨).

أما **البعد الثانى** المرتبط بسياسة تنمية وتطوير المناطق العشوائية، فهو يتعلق بالطرف الثانى من المعادلة وهم أهالى منطقة الدويقة ذاتهم، وردود أفعالهم، ومدى استجاباتهم لمشروعات التطوير بالمنطقة فى ضوء منظومة القيم التى يتمسكون بها، بما تشمله من سلوكيات وعادات وتقاليد واتجاهات، التى تشكل فى مجملها نمط ثقافتهم الخاصة بهم، التى اعتادوا عليها عبر أجيال مختلفة ومتعاقبة، وتميزهم عن بقية فئات المجتمع، وهو ما درج على تسميته فى بعض الأدبيات "بثقافة المناطق العشوائية".

وسوف يتم تحليل كل من البعدين والملمحين السابقين لتنمية وتطوير منطقة الدويقة على النحو التالى:

أ- تقويم مراحل سياسة "إعادة التطوير الكامل" للدويقة

تبدأ دورة السياسة العامة بثلاث مراحل أساسية، هى:

- مرحلة صنع السياسة.
- مرحلة تنفيذ السياسية.

- مرحلة تقويم مخرجات وآثار السياسة.

بالمنطق نفسه، مرت "سياسة إعادة التطوير الكامل" لمنطقة الدويقة بتلك المراحل الثلاث، لكن ما يعنينا فى نطاق هذه الدراسة التركيز على المرحلة الثالثة من دورة السياسة العامة، إلا أنه لكى يتم فهم واستيعاب طبيعة مخرجات ونواتج تلك السياسة، فإنه من الأهمية بمكان تقويم المرحلتين السابقتين عليها، وهما مرحلة الصنع ومرحلة التنفيذ، نظرًا لترابط وتكامل المراحل الثلاث مع بعضها البعض، حيث يفترض عدم تنفيذ سياسة بعينها دون أن يتم صياغتها بتحديد الأهداف المتوقعة منها مستقبلاً، كما يفيد تقويم مخرجات ونواتج إملاء تلك السياسة فى تحديد مدى نجاحها فى تحقيق الأهداف المبتغاة منها. وهنا تجدر الإشارة إلى أن عملية تقويم المراحل الثلاث لأية سياسة عامة، يفترض أن تتم قبل كل مرحلة وعقب الانتهاء منها، إلا أن المتبع فى مصر كما هو الحال فى بقية الدول العربية أن التقويم فى الغالب يكون عقب كل مرحلة وهذه هى مشكلتنا الكبرى، وعليه فسوف يتم تقديم تقويم موجز لمراحل "سياسة إعادة التطوير الكامل" لمنطقة الدويقة، التى بدأت الدولة فى تنفيذها مباشـــرة عام ٢٠٠٨ عقب انهيار الكتلة الصخرية على أهالى المنطقة [٢٩].

ب- تقويم مرحلة صنع سياسة التطوير الكامل لمنطقة الدويقة

تكمن أهمية تقويم تلك المرحلة فى قدرة صانع القرار (صانع السياسة العامة) على وضع جدول الأعمال والتعريف بالمشكلة محل الاهتمام وتحديد الغايات المبتغاة.

وهناك أربعة معايير أساسية يمكن الاستناد إليها فى تقويم مخرجات ونواتج (آثار) سياسة إعادة التطوير الكامل لمنطقة الدويقة، وهى :

- **معيار الحل الأمثل** (optimization) وتعنى قدرة صانعى القرار والجهات المعنية فى الدولة باختيار الحل/ البديل المناسب لمشكلة/ أزمة المنطقة فى

ضوء الموارد والوقت المناسبين للإسراع بحلها. فقد كان قرار الإزالة صائباً للعشش والمساكن العشوائية بالدويقة، لإقامة وحدات سكنية جديدة مكانها، والنقل المؤقت لساكنى تلك العشش، وبعض المساكن لوحدات سكنية جديدة تم توفيرها فى مدينتى ٦ أكتوبر والنهضة، لحين الانتهاء الكامل من عملية تطوير وتنمية المنطقة، فهذه المنطقة اعتبرت منطقة عشوائية غير آمنة مهددة لخطر قاطنيها خاصة عقب كارثة وقوع صخرة الدويقة، التى راح ضحيتها أعداد كبيرة من الأهالى(٣٠).

- **معيار الرشادة** (Rationality) يرتبط هذا المعيار بالمعيار السابق له، فالرشادة فى اتخاذ السياسات عمومًا، تتطلب بداية معرفة صانع القرار بكل البدائل الممكنة، إلا أن الواقع قد يقيد من تحقق هذا، ومن ثم فصانع السياسة لا يعى كل البدائل الممكنة ولكن يختار من بدائل محدودة، ما يمكن من حل المشكلة القائمة بغض النظر عن المردود والعائد الاقتصادى، وبتطبيق ذلك على دراسة حالة منطقة الدويقة العشوائية الواقعة ضمن المناطق العشوائية بمحافظة القاهرة، فقد تعاملت الدولة مع هذه المنطقة على وجه خاص وبقية المناطق العشوائية بالمحافظة على وجه عام، وفق برنامج التنمية الحضرية والذى يعمل وفق برنامج الحكومة وأهدافها فى تحسين مستوى الخدمات، ورفع مستوى المعيشة فى المناطق العشوائية الآمنة، مع خلخلة القاهرة من العشوائيات غير الآمنة، عن طريق نقلها إلى التجمعات العمرانية الجديدة فى محافظتى ٦ أكتوبر وحلوان، نظرًا لعدم وجود ظهير صحراوى لمحافظة القاهرة، على أن يتم النقل فى مجتمعات سكنية متكاملة تضمن السكن الملائم ووسائل النقل وأماكن التعليم والثقافة وتوفير فرص عمل محلية لساكنيها (٣١).

- **معيار تقدير الحاجة** (need assessment) يعنى مدى توفيق الدولة فى التقدير الفعلى لاحتياجات أهالى المنطقة قبل البدء فى تطويرها، بما يمكن مشروعات التطوير بالمنطقة من الاستجابة لتلك الاحتياجات، وقد تم تقدير تلك الاحتياجات فى ضوء تعداد سكان المنطقة، فمعرفة التعداد تساعد الجهات المعنية على معرفـــة عدد الأســر التى تعيش فى غرفــة واحــدة، لمراعاة ذلك فى مرحلة بناء الوحدات السكنية الجديدة، وأيضًا تم تقدير احتياجات أهالى المنطقة من خلال المناقشات البؤرية الجماعية focus group discussions، التى قامت بمقابلة الأهالى والتحدث معهم لمعرفة مشكلاتهم الحقيقية واحتياجاتهم الفعلية، فقدرة الدولة على تقدير الحاجة، تمكنها من تحقيق الإرضاء للفئات المتضررة [٣٢].
- **معيار الإرضاء وليس التعظيم** يقاس بمدى قدرة الحكومة على تحقيق الإرضاء والإشباع للفئات المتضررة بالمنطقة، بغض النظر عن المردود والعائد الاقتصادى المتوقع من السياسة التى تتبعها. وبتطبيق ذلك على حالة منطقة الدويقة العشوائية، فيلاحظ أن الدولة قد حددت هدفها نحو تعويض تلك الفئات جراء هدم وإزالة المبانى والعشش بالمنطقة من خلال توفير مساكن بديلة لهم فى مناطق محددة، ومحاولة العمل على توفير فرص عمل بديلة أيضًا لمن فقد مورد رزقه ونشاط عمله بالمنطقة.

ج - تقويم مرحلة تنفيذ سياسة إعادة التطوير الكامل لمنطقة الدويقة

تتمثل أهمية تقويم مرحلة إملاء أية سياسة عامة فى كون عملية تحقيق تلك السياسة تتم من خلال برامج وخطط تترجم بالسياسة إلى مجموعة الأهداف والغايات التى صنعت من أجلها، وهنا يتم التحقق من مدى قابلية تلك الأهداف للتنفيذ، وكذلك معرفة نظم التوصيل والتنفيذ المتبعة، وتخصيص الموارد البشرية والمالية... إلخ، وهذه مسألة تعد مهمة لنجاح عملية التنفيذ.

وفى منطقة الدويقة، يمكن إبداء عدة ملاحظات خلال مرحلة تنفيذ "سياسة إعادة التطوير الكامل"، كما يلى:

* تعاملت الدولة مع هذه المنطقة وفق برنامج التنمية الحضرية الذى يعمل وفق برنامج الحكومة وأهدافها فى تحسين مستوى الخدمات ورفع مستوى المعيشة فى المناطق العشوائية، إلى جانب القضاء على المناطق غير الآمنة عن طريق نقلها إلى التجمعات العمرانية الجديدة.
* اضطلع "صندوق تطوير المناطق العشوائية "الذى صدر بقرار من رئيس الجمهورية رقم ٣٠٥ لسنة ٢٠٠٨، بمهمة متابعة توفير أماكن إيواء لمن يقرر إخلاؤهم من مساكنهم بالمنطقة، فضلًا عن إعداد تقارير دورية بنتائج أعمال اللجان الفنية المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير المنطقة بالكامل بالتعاون مع محافظة القاهرة [٣٣].
* قرر محافظ القاهرة آنذاك، البدء فى عمل جلسات لاختبار صلابة التربة فى أكثر من موقع بمنطقة الدويقة، وأعمال رفع مساحى دقيقة لاختلاف فروق النسب لاختيار أفضلها للبدء فى إقامة عمارات سكنية لأهالى الدويقة المستحقين والمقيمين بمناطق الخطورة بالهضبة، والمحددة بمعرفة اللجان العلمية المشكلة بمعرفة المحافظة، وتضم عددًا من الخبراء والمتخصصين فى مجالات الهندسة والجيولوجية والجيوفيزيكيا[٣٤].

د - تقويم مخرجات وآثار سياسة إعادة التطوير الكامل لمنطقة الدويقة

إن تقويم مخرجات ونواتج وآثار السياسة العامة لا يقتصر على ما بعد دخول السياسة العامة حيز التنفيذ فهى ضرورية قبل وبعد التنفيذ، وتمثل عملية تقويم مخرجات ونواتج وآثار السياسة العامة بعد عملية التنفيذ، التغذية الاسترجاعية لتقويم وتصحيح مسار نمط السياسة المتبع وتحديد العقبات التى تعترض تنفيذها ووضع حلول لها، ويقصد بالمخرج السلعة أو الخدمة التى توفرها

السياسة مباشرة، بينما الناتج هو ما يترتب على إملاء وتنفيذ السياسة العامة سواء فى الأجل القصير أو المتوسط ويترتب عليه تغذية إسترجاعية، فى حين يمثل الأثر ما يحدثه عن تنفيذ السياسة العامة من عواقب (إيجابية أو سلبية) والمضاعفات أو المزايا طويلة المدى التى يتأثر بها المجتمع.

وبالتركيز على حالة منطقة الدويقة، فهى تمثل مخرج سياسة "التطوير الكامل للمنطقة" فى توفير الدولة لوحدات سكنية جديدة فى منطقتى ٦ أكتوبر والنهضة لمن قررت لهم الدولة إخلاء مساكنهم، لهدمها وإقامة مساكن جديدة بدلاً منها، ولم تفصح أية مصادر عن توفير الدولة لفرص عمل جديدة لهؤلاء، كما تعهدت بذلك من قبل.

أما بالنسبة لناتج تلك السياسة، فقد وفرت الحكومة وحدات سكنية جديدة لأهالى منطقة الدويقة الذين تمت إزالة مساكنهم بالكامل، وذلك فى مناطق: مدينة النهضة، ومدينة ٦ أكتوبر، ومنطقة الأسمرات ووفقا لتصريحات بعض المسئولين المعنيين فإنه منذ عام ٢٠١٥ تم إخلاء ونقل عدد كبير من المواطنين بمنطقة الدويقة إلى الأسمرات[٣٥].

فيما سيتضح أثر سياسة إعادة التطوير الكامل لمنطقة الدويقة، بشكل أكثر فى الجزء التالى مباشرة والمتعلق بمدى استجابة أهالى المنطقة وتقبلهم لتلك السياسة فى ضوء نمط القيم والثقافة السائد لديهم.

هـ- تقويم مدى استجابة أهالى منطقة الدويقة "لسياسة التطوير الكامل"

تكمن أهمية دراسة البعد القيمى – الأخلاقى لأهالى منطقة الدويقة، فى تحليل مدى تقبلهم لهذا التطوير الكامل للمنطقة، ومدى استجاباتهم الإيجابية لكل تعليمات وإجراءات الجهات المعنية أثناء مراحل التطوير للمنطقة، حتى بعد الانتهاء من عملية التطوير، لضمان استدامة ما تم إنجازه.

ويمكن تقويم أثر تنفيذ سياسة إعادة التطوير الكامل على قيم أهالى منطقة الدويقة، فى ضوء النتائج التالية التي توصلت إليها بعض الدراسات الميدانية والمسحية للمنطقة، وذلك على النحو التالى:

* يرتبط أهالى الدويقة بمنطقتهم ارتباطًا وثيقًا، كون بعضهم من مواليد المنطقة، وعاشوا فيها على مدار سنوات طويلة، ومن ثم فكانت هى موطنهم الأصلى ومجتمعهم الخاص المعزول عن بقية مناطق الدولة، كما أن البعض منهم وهم ليسوا من مواليد المنطقة، فقد قدموا من مناطق أخرى إلى منطقة الدويقة، نظرًا لعدم وجود سكن متاح لهم فى تلك المناطق، وفضلوا السكن فى المنطقة لقربها من مكان عملهم فى مناطق قريبة من الدويقة، وعلى أية حال فسكان منطقة الدويقة تجمعهم قيم وثقافة مشتركة قوامها الانتماء والولاء الكامل لمنطقتهم، وبروز الروابط الاجتماعية الوثيقة فيما بينهم، نظرًا لانخراطهم ببعض لسنوات طويلة، كما أنه نظرًا لكونهم محرومين من معظم الخدمات الحكومية (صحة– مياه– كهرباء...)، فهم بالتالى من وجهة نظرهم غير ملزمين بدفع رسوم تلك الخدمات، ومن ثم فالحياة فى المنطقة وفقاً لهم – شأنها شأن المناطق العشوائية الأخرى – تعد حياة سهلة وبسيطة وغير مكلفة طبقًا لظروفهم وأوضاعهم، الأمر الذى يقلل من ميولهم نحو مغادرة المنطقة والبحث عن مناطق أخرى بديلة للعيش والعمل فيها[٣٦].

* يعى أهالى منطقة الدويقة القيمة الاقتصادية لمنطقتهم، فالمنطقة لا تمثل لهم فقط مكان لإيوائهم، وإنما لممارسة أعمالهم وأنشطتهم المختلفة، وتتبع القيمة الاقتصادية للمنطقة من كونها تحتوي على العديد من الصناعات الصغيرة والأنشطة الإنتاجية التى ترتبط بعلاقات متبادلة مع الأنشطة الاقتصادية الرسمية فى المدن الأخرى [٣٧].

* يمثل الانتماء المكانى أحد الاحتياجات السلوكية الدافعية لتحسين وتنمية البيئة العمرانية، فعلى المستوى التخطيطى هناك التأثيرات النوعية الثقافية، وهى غير خاضعة للمعايير العلمية الرقمية، فالمحتوى البيئى يجمع بين المثالية الموضوعية والوجدانية الشخصية أى بين الموضوع والإنسان فمن الحيز المادى المثير من عمارة وعمران إلى الحيز الاجتماعى من جماعات وأفراد وممارسات اجتماعية. إن الاحتياج إلى الانتماء المكانى لشخصية الفرد والمجتمع الذى يعيش فيه، والاحتياج إلى الانتماء يعد من أقوى الاحتياجات الإنسانية المؤدية إلى خلق شعور بالمسئولية نحو البيئة العمرانية من قبل المستعمل، وله أثر فاعل فى عملية الحراك التنموى، حيث إن المستعمل بشعوره بالانتماء لبيئته يزيد من إمكانية التدخل الإيجابى الذى يعد مستهدفًا تخطيطيًا إذا ما تم توجيهه، ويكون محفزًا للاستدامة التنموية للنطاق العمرانى(٣٨).

وبناء عليه، فإن مبدأ الانتماء المكانى كاحتياج إنسانى مؤثر فى البيئة الاجتماعية للنطاق العمرانى لمنطقة الدويقة، قد تحقق إلى حد كبير، فعقب كارثة سقوط الصخرة على عدد من أهالى المنطقة، لم يمانع ويقاوم الأهالى من تدخل الدولة لحمايتهم من الأخطار الجسيمة التى تمثلها لهم المنطقة. إلا أن ثمة عوامل وأسباب عدة تتعلق بقيم أهالى منطقة الدويقة، مثلت فى مجملها من وجهة نظر الجهات المعنية فى الدولة، عقبات أثناء تنفيذ مراحل عملية التطوير الكامل للمنطقة (٣٩)، أهمها:

* رفض بعض أهالى منطقة الدويقة إخلاء منازلهم، وأماكن عملهم ورزقهم بالمنطقة والانتقال إلى الوحدات السكنية البديلة، التى وفرتها لهم الحكومة فى منطقتى النهضة و٦ أكتوبر، حيث أكدوا أن طبيعة الأرض هى وضع يد، ويرغبون فى تملكها ولكن بأسعار مناسبة لهم، وبالتالى يمكنهم تطوير

المنطقة على حسابهم الخاص دون الحاجة إلى أية مساعدات وتدخلات من الحكومة[٤٠].

* تأكيد بعض أهالى المنطقة على انتمائهم إليها، حيث إنها تمثل مكان إقامتهم، ومصدر عملهم ورزقهم فى الوقت ذاته، وبها مدارس أولادهم، فضلاً عن الروابط الاجتماعية الوثيقة التى تجمعهم مع الأهل والجيران بالمنطقة، وهو ما يدعم من انتمائهم بشكل كبير لها، وبالتالى ليس من السهل عليهم الانتقال إلى أماكن بديلة توفرها لهم الحكومة. وهم بذلك لا يستطيعون التكيف مع هذه الأماكن، مما يقوى الشعور لديهم بالاغتراب[٤١].

بل إن عددًا من الأهالى، ينتابهم خوفًا دائمًا من ألا يحصلوا على مساكن بديلة بعد ترك مساكنهم، وذلك على الرغم من كون بعضها عبارة عن إسكان مشترك أقامه الحى، وقد تم اقتسام بعض شقق الدويقة مثلاً ذات الحجرتين بين أسرتين تستخدما بشكل مشترك دورة المياه وكذلك المطبخ والصالة، كما أن المكان الذى يتم تطويره بالمنطقة ونقلهم إليه بعد ذلك، قد لا يتسع إلى نفس عدد السكان بعد عملية التطوير الكامل، نظرًا إلى اختلاف المساحات ما بين العشش والوحدات السكنية التى يتم بناؤها، وكذلك يعرب الأهالى بأنه فى بعض الأوقات قد يتم الاتفاق معهم من قبل الجهات المعنية بالدولة لصرف تعويضات مالية لهم، وترك حرية التصرف لهم فى توفير مساكن بديلة تناسب كل فرد منهم على حدة، بدلاً من توفير وحدات سكنية عن طريق الدولة [٤٢].

* يقوم بعض الأهالى ببيع الوحدات السكنية البديلة المخصصة لهم ونسبة هؤلاء فى حدود الـ ١٠٪، بحجة عدم تفعيل الخدمات بها، حيث يقومون ببيعها بأسعار زهيدة للغاية لا تساوى القيمة الفعلية التى تتحملها الدولة لبناء هذه الوحدات، وعلى الرغم من أن عقود ملكية الأهالى للوحدات السكنية

البديلة بها حق انتفاع ولا تتيح لهم بيعها، فإنهم يبيعون بطرق غير قانونية، ويرجع ذلك كما سبقت الإشارة إلى تفضيل الأهالى لمنطقتهم الأصلية باعتبارها تجمعهم بالأهل والجيران، وحصلوا فيها على سبل الرزق وفرص العمل، ويفهم من هذا أن هؤلاء الأهالى قد أكدوا بذلك على عدم قدرتهم على التكيف مع الأماكن السكنية البديلة، ورغبتهم فى العودة إلى مناطقهم الأصلية لارتباطهم بها اجتماعيًا وثقافيًا واقتصاديًا.

* حتى مع تفضيل بعض الأهالى البقاء بالوحدات السكنية التى توفرها لهم الحكومة، فإنهم يمارسون حياتهم تقريبًا بالنمط نفسه الذى اعتادوا عليه فى منطقتهم الأصلية، لقد صارت قيم العشوائيات جزءًا راسخًا فى كيان هؤلاء، على نحو يمكنهم من خلق نمط عشوائى جديد فى المناطق السكنية البديلة.

وهو ما تخشى الحكومة منه، لقد كانت هناك قناعة لدى الحكومة؛ وهى تقوم بصياغة سياسات تطوير العشوائيات، بأن مشكلة العشوائيات ليست مجرد مشكلة مسكن فقط، وإنما هى مشكلة بشر بالأساس ليس لديهم قدرات وإمكانات تتيح لهم خيارات أفضل سواء فى السكن أو العمل، أو المشاركة فى المجتمع والإسهام فى تنميته وتقدمه، بدلًا من اتهامهم من قبل الآخر بأنهم معوق أساسى لتنميته ومهدد رئيسى لأمنه، الأمر الذى يعكس العلاقة الوثيقة بين التنمية العمرانية والتنمية البشرية (الأمن الإنسانى) [٤٣].

الخاتمــة

سعت الدولة إلى تحقيق هدفها الأول المتعلق بتطوير وتنمية منطقة الدويقة عبر تحديدها لمراحل عدة للانتهاء من مشروع إعادة التطوير الكامل للمنطقة، مع قيامها بتوفير مناطق سكنية بديلة للأهالى الذين تم هدم منازلهم وعششهم، وتعهدها بتوفير فرص عمل جديدة لهم فى المناطق الجديدة، إلا أنها تجد صعوبة فى تحقيق هدفها الثانى المتعلق بتعديل سلوكيات وأخلاقيات ومنظومة

قيم أهالى منطقة الدويقة العشوائية لمنع ظهور أنماط عشوائية جديدة، بل إن تلك القيم مثلت فى كثير من الأحيان وفقًا لبعض تصريحات المسئولين الحكوميين، عائقًا أمام جهود وسياسات تطوير المنطقة، الأمر الذى يؤكد مقولة إن إعادة بناء الحجر أسهل من إعادة تطوير وبناء البشر، إذ أن عملية تغيير نمط القيم السائدة والثقافة المرتبطة بالبشر تحتاج لوقت طويل جدًا، بالإضافة إلى أنها قد لا تفضى إلى النتيجة المرغوب فيها بالضرورة.

يتطلب صيانة واستدامة ما تم إنجازه من تطوير لمنطقة الدويقة ولبقية المناطق العشوائية عمومًا، ما يلى:

- إنشاء وتقوية الآليات التى من شأنها وقف التوسع فى العشوائيات أو ظهور عشوائيات جديدة، بما فى ذلك الآليات القانونية والبيئية والاجتماعية.
- دعم جسور الثقة بين أهالى المنطقة والحكومة، من خلال حث أعضاء مجلس النواب وأعضاء المجالس الشعبية على التواصل مع مواطنى هذه المناطق ونقل مشاكلهم لصانعى السياسات والقرارات والإلحاح على تلبية مطالبهم[٤٤][٤٧].
- الاهتمام بإعداد برامج لتوعية أهالى المنطقة بأهمية ما تم إنجازه من تطوير لمنطقتهم وحثهم للحفاظ عليه.
- الاعتماد على مدخل التخطيط بالمشاركة بين سكان المنطقة والجهات المعنية بالتخطيط والتنفيذ، لأن ذلك يعد عنصرًا مهمًا ليس فقط لتوجيه التخطيط والأنشطة التنموية لحاجات الأفراد، ولكن أيضًا لكى ينمو الشعور لدى الأفراد بأنهم أصحاب الشأن فيما يتعلق بالخطط ويصبحون الطرف المعنى الأساسى فى تنفيذها، والطرف الأقدر كذلك فى الحفاظ على ما تم إنجازه [٤٥].

- العمل على توفير بيانات حديثة ودقيقة عن تعداد السكان بالمنطقة العشوائية وخصائصهم الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية، لضمان فعالية التخطيط للارتقاء بالمنطقة، ويمكن القيام بهذه المهمة بالتعاون مع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، **فبالنسبة لمؤشرات تفاقم ظاهرة العشوائيات،** فيلاحظ أنه رغم استفحال الظاهرة وصياغة الدولة عدة سياسات للتعامل معها، لا يوجد إحصاء دقيق لعدد المناطق العشوائية فى مصر، فبينما تقدر وزارة التنمية المحلية عدد العشوائيات عام ٢٠٠٨ بـ ٥٦٥ منطقة فقط، تشير تقديرات المجالس القومية المتخصصة إلى أن عدد المناطق العشوائية نحو ١٢٧٣ منطقة، فى حين تشير تقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إلى وصول عدد المناطق العشوائية إلى حوالى ٣٣٦ منطقة فى عشر محافظات، يسكنها ٤ ملايين مواطن، منها ١٣٠ منطقة فى القاهرة الكبرى وحدها[٤٦].

ويشير تقرير مركز معلومات مجلس الوزراء الصادر فى مايو ٢٠٠٨ بعنوان "**العشوائيات داخل محافظات جمهورية مصر العربية**"، إلى أن مجموع سكان العشوائيات فى البلاد يصل إلى حوالى ١٥ مليون نسمة، منهم ٦,١ ملايين نسمة يعيشون فى إقليم القاهرة الكبرى (القاهرة – حضر الجيزة – حضر القليوبية)، ثم تأتى بعد ذلك محافظتا بنى سويف والإسكندرية، ويبلغ سكان العشوائيات فى كل منها حوالى ١,٥ مليون نسمة.

ولا تخلو بعض المناطق الحديثة البناء نسبيًا، مثل مدينة نصر، من العشوائيات (١٦٧ ألف نسمة)، وحتى المناطق المترفة لا تبعد كثيرًا عن حزام العشوائيات، فيوجد نحو ١٦٢ ألف نسمة يقطنون فى عشوائيات حول المعادى، فى حين تشير الأرقام الواردة فى "التقرير السنوى لصندوق تطوير العشوائيات لعام ٢٠١٣، والذى يتناول حالة العشوائيات ومعوقات تطويرها فى مصر"، إلى

وصول عدد المناطق العشوائية إلى نحو ٣٧٢ منطقة حتى عام ٢٠١٢، منها ٢٦ منطقة مهددة للحياة "ذات خطورة من الدرجة الأولى"، و ٢٦٠ منطقة سكن غير ملائم، و ٦٦ منطقة مهددة للصحة و ٢٠ منطقة تفتقد الحياة المستقرة، هذا فيما يتعلق بتوزيع المناطق العشوائية فى مصر[٤٧].

* مراعاة خصوصية المنطقة، والتعامل معها على هذا الأساس، فالسياسة الناجحة هى التى تتسم بالمرونة والقدرة على التعامل مع خصوصية ساكني العشوائيات والظروف الحياتية المختلفة فيها، بحيث لا يوجد نمط واحد للعشوائيات يمكن تعميمه فى مصر على إطلاقه [٤٨].

المراجع

١- استراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر ٢٠٣٠"، منشورة على الموقع الإلكترونى لوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى:

٢- رضا الماوى، "القاهرة: الخروج من العشوائيات"، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠١٨.

٣- وليد رمضان، "تطوير العشوائيات... إنجاز تحقق بإعجاز!"، صحيفة الأهرام، ١٣ يونيو ٢٠٢٠.

٤- محمد عز العرب، "العشوائيات فى محافظة القاهرة: حى زينهم نموذجًا"، مجلة أحوال مصرية، مركز الأهرام الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة الثالثة، العدد الحادى عشر، شتاء ٢٠٠١.

٥- Piffer Elena, “Beyond Rules and Regulations: The Growth of Informal Cairo”, In “Cairo’s Informal Areas Between Urban Challenges And Hidden Potentials”, The Egyptian – German Participatory Development Program in Urban Areas (PDP), The Cities Alliance, 2013.

٦- أحمد خميس، العشوائيات المشكلة والعلاج "تجربة مصرية فى مشكلة العشوائيات فى محافظة القاهرة وحلول مقترحة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مركز تنمية الإدارة المحلية، القاهرة ٢٠٠٠.

٧- محمود الكردى، وآخرون، "العشوائيات فى المجتمع المصرى" رؤية نظرية"، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٣"، ص ص ١٠ – ٢٥.

٨- محمد العدوى، "العشوائيات والأمن القومى فى مصر ١٩٩٠– ٢٠٠٠: دراسة فى الأسباب الداخلية لمفهوم الأمن"، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ٢٠٠٥، ص ص ٢٥-٣٠.

٩- محمد العدوى، العشوائيات والمحليات فى مصر: المشكلة والحل، مجلة أحوال مصرية، مركز الأهرام الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة الخامسة، العدد الثامن عشر، خريف ٢٠٠٣، ص ص.

١٠- أمانى الحدينى، (الدور السياسى لمهمشى حضر مصر بالتطبيق على مجتمع القاهرة)، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، رسالة دكتوراه، ١٩٩٨.

١١- Gouda Essam, Urban form Rehabilitation of the Informal Settlements in Egypt, The Journal Of Urbanism, N. 26 Vol. 1 2013.

١٢- Nada Tarbusb, Cairo 2050: Urban Dream of Modernist Delusion? Journal Of International Affairs, Vol. 65, No .2, Spring / Summer 2012.

١٣- نسمة صلاح، "تطوير العشوائيات فى مصر: نحو إدارة فعالة لمشروعات تطوير المناطق العشوائية"، رسالة ماجستير، قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ٢٠١٥.

١٤-أحمد مهدى، وأحمد حسونى، وضرغام ردن، "المشكلات الاجتماعية للأحياء العشوائية: دراسة ميدانية فى محافظة القادسية"، العراق، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، ٢٠١٨.

١٥- أحمد علام، تجديد الأحياء، مكتبة الأنجلو، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.

١٦- Adel Ahdy, "All Analytical Study of Pattern of Informal Regions", Journal of Engineering Sciences, Assiut University, Vol. 36, No1, 2007, p.241.

١٧- فراج سالم، "التنمية البيئية والاجتماعية فى المجتمعات العشوائية بالقاهرة والجيزة"، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات للبحوث البيئية، جامعة عين شمس،١٩٩٨ .

١٨- Abed-EL Alim Aymen and Khaled Barashed, "Popular Participation And Sustainable Development Directives of Informal Settlements", Journal Of Engineering Sciences, Assiut University, Vol. 37, No,2, March 2009.

١٩- قاسم الربداوى، "مشكلة السكن العشوائى فى المناطق العربية الكبرى"، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٨، العدد الأول ٢٠١٢.

٢٠- محمد العزيزى، "ثقافة الفقر فى المناطق المهمشة: دراسة انثروبولوجية فى بغداد: منطقة "سبع قصور نموذجًا"، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، العراق، ٢٠٠٧، ص ص ٤٥-٥٠.

٢١- محمود عرابى، "العشوائيات فى المجتمع العربى: ماهيتها وتداعياتها الاجتماعية"، الدار الثقافة للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص ١٧.

٢٢- إيمان مرعى، "تطور ظاهرة العشوائيات فى مصر"، مجلة أحوال مصرية، تطوير المناطق اللا رسمية بالمشاركة : الدليل الارشادى (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية) عدد يوليو ٢٠١١، ص٢٠.

٢٣- خالد عبد الحليم، ص ص ٨ – ١٠، وانظر أيضًا: عثمان الدلنجاوى، "مصر ٢٠٠٨: أحوال وطن (الجزء الأول)، كتاب الجمهورية، يناير ٢٠٠٩)، القاهرة، ص ص ٤٢٠ – ٤٢٥.

٢٤- لمزيد من التفاصيل عن كثافة السكان بمنطقة "الدويقة"، انظر البوابة الإلكترونية لمحافظة القاهرة يوليو ٢٠١٤، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، على الرابط التالى:

www.cairo.gov.eg

٢٥- Hamed Ahmed, The Fatal Al - Duwayqa Rockslide in Buried Alive: Trapped by Poverty and Neglect in Cairo's Informal Settlements, Paper Published by Amnesty International, November 2009, pp 14 – 16.

٢٦- خالد عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، "تطوير المناطق اللارسمية بالمشاركة: الدليل الإرشادى لصانع القرار.

٢٧- السيد شكرى، "الدويقة تفتح ملف عشوائيات مناطق الكوارث فى مصر" مقالة منشورة على الرابط الإلكترونى لجريدة الغد الأردنية، ٢١ أبريل ٢٠١٣.

http://www.elghad.com /21-4-2013-

٢٨- السيد عبد المطلب غانم، "معايير تقويم السياسة العامة"، فى: السيد عبد المطلب غانم (محرر)، تقويم السياسات العامة، مركز البحوث والدراسات السياسية،جامعة القاهرة، ١٩٨٩، ص ص ٧ – ٢٤.

٢٩- سلامة عامر، "محافظ القاهرة يناقش إعادة تخطيط وتطوير منطقة الدويقة"، بوابة الوطن الإلكترونية، ٢٠١٣:

http://www.elwatnnews.com/4-4-2013

٣٠- حسنى ميلاد حسن، "تطوير العشوائيات يحتاج ٧١ مليار جنيه"، ١٦ أبريل ٢٠١٢، الأخبار، الجريدة أم الموقع الإلكترونى.

٣١- أحمد كارم، "العشوائيات تكلف القاهرة ٢٠٨ ملايين جنيه"، الأهرام المسائى، ١٨ أكتوبر ٢٠١٣.

٣٢- هدى رجاء القطقاط، العشوائيات داخل محافظات جمهورية مصر العربية: دراسة تحليلية للوضع القائم والأساليب المختلفة للتعامل (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء)، مايو ٢٠٠٨، ص٧.

٣٣- "صندوق تطوير المناطق العشوائية: ضمان مناطق سكنية آمنة"، الموقع الإلكترونى لرئاسة مجلس الوزراء المصرى: http://isdf.gov.eg/23-4-2013

٣٤- سلامة عامر، مرجع سابق.

٣٥- محمد عبد الناصر، مسئول سابق بتطوير العشوائيات: انخيار صخرة الدويقة ناتج عن سلوكيات الأهالى، موقع مصراوى، ٣٠ يناير ٢٠١٩، على الرابط الإلكترونى التالى:

https://www.masrawy.com

٣٦- Hassan Ghada Farouk, Regeneration as an Approach for the Development of Informal Settlements in Cairo Metropolitan, Alexandria Engineering Journal, 2012.

٣٧- خالد عبد الحليم، مرجع سابق.

٣٨- مها سامى كامل، كيفية تطوير العشوائيات للوصول إلى التنمية المستدامة (القاهرة: المركز القومى لبحوث الإسكان والبناء)، ٢٠٠٨، ص٩.

٣٩ Egypt Authorities Urged to Prevent Forced Evictions in City Slums Published by International Alliance of Inhabitants, on Site: http://fre.habitants.org (27 Oct. 2010)

٤٠-هدى رجاء القطقاط، مرجع سابق، ص ٢٧.

٤١- "بناء وحدات سكنية بـ" الدويقة" لإعادة توطين أهلها"، بوابة الشروق الإلكترونية: ٢٠١٣

http://www.shorouknews.com/4-4-2013

٤٢- همام سرحان، "عشوائيات مصر "قنابل موقوتة" فى انتظار حلول حقيقة"، هيئة الإذاعة السويسرية، ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٨.

٤٣- رضا عيسى، "القبور أفضل أنواع العشوائيات فى مصر"، مقالة منشورة على الموقع الإلكترونى لصحيفة السفير العربى،٢٠١٢.

http://www.arabu.assafir.com/8-4-2013

٤٤- نهى محمد الخطيب، "دور الجمعيات الأهلية فى تفعيل التخطيط بالمشاركة": دراسة حالة"، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد الحادى عشر، العدد الثالث، يوليو ٢٠١٠.

٤٥- أيمن إبراهيم الحفناوي، "التخطيط العمرانى بالمشاركة: تحليل مقارن للتجربة المصرية"، أعمال مؤتمر "اللامركزية فى مصر: الفرص والتحديات" (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، يونيو ٢٠٠٨.

٤٦- حلقة "العشوائيات والسياسة فى مصر (تم إذاعتها فى ١٨ نوفمبر ٢٠٠٨)، برنامج مع المعارضة على قناة أون تى فى، تقديم الدكتور عبد المنعم سعيد.

٤٧- كرم ربيع، "المناطق العشوائية... تشكو تقاعس المحافظات عن تطويرها"، جريدة الشعب الجديدة، ٢٣ أبريل ٢٠١٣.

٤٨- Egypt: buried alive: trapped by poverty and neglect in Cairo's informal settlements, report from Amnesty International Organization, published on site, : http://www.reliefweb.int>report>egypt.eg.

Abstract

IMPLEMENTING THE POLICY OF FULL DEVELOPMENT OF SLUMS AND THE CULTURE OF SLUMS IN EGYPT: AL-DWEIQA RESIDENTS AS A MODEL

Shereen Mohammed Fahmy

The problem of slums resulting from the experience of the Egyptian urbanism has brought new dimensions that reached the point of crisis in the last thirty years. The most important reason is the high rates of population growth and rural-urban migration. The State was alerted to the danger of the slums on the society and therefore adopted a number of policies in the field of developing slums in all governorates, especially Cairo, due to the spread of many slums, including the area of "Al-Dweiqa". The study aimed to evaluate the impact of dictating the policy of "complete redevelopment" on the values of the residents of "Al-Dweiqa". The study has found out that there is mistrust between the youth of Al-Dweiqa and the government over many years, which requires the government effort to restore this trust with the people of "Al-Duwaiqa" in particular and all slums in general.